

علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020 Public Spending Relationship to Economic Growth - Algeria's Case Study 2000-2020

آدم بن مسعود^{1*} ، مراد بن مهدي²

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، a.benmessaud@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، mahdimourad@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2023/02/05؛ تاريخ القبول: 2023/06/05؛ تاريخ النشر: 2023/06/18

ملخص: هدفت هذه الدراسة لإيضاح كيفية تأثير الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي للفترة 2000-2020 إذ يعد الإنفاق العام أحد أهم العوامل التي تستخدمها الدولة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية حيث استخدمت الدراسة إحصائيات سنوية لكل من الإنفاق العام و معدل النمو الاقتصادي و تم تحليل تلك البيانات للخروج بالعلاقة التي تربط بين الإنفاق العام و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ؛ بينت نتائج أن الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية الخماسية التي تبنتها ابتداء من سنة 2000 مما حقق معدلات نمو إيجابية، إلا أنه و بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات في نهاية 2014 و الذي أدى إلى تراجع الإنفاق العام انعكس ذلك سلبا على معدلات النمو التي عرفت تراجع كبير و هذا نظرا لسيطرة قطاع المحروقات وضعف النمو خارجه ،

الكلمات المفتاح: الإنفاق العام ؛ معدل النمو الاقتصادي ؛ البرامج التنموية ؛ السياسة المالية

رموز تصنيف **jel**: C51؛ C52؛ C320؛ E31

Abstract: This study aimed to clarify how public spending affects the rate of economic growth for the period 2000-2020, as public spending is one of the most important factors used by the state to influence various economic variables. The study used annual statistics for both public spending and economic growth rate and analyzed the relationship between public spending and Algeria's economic growth rate; The results showed that Algeria is pursuing an expansionary fiscal policy through the five-year development programs it adopted starting in 2000, which has achieved positive growth rates. However, after the sharp decline in the price of burns at the end of 2014, which led to a decline in public spending , this was adversely reflected in the growth rates that experienced a significant decline, owing to the control of the burning sector and weak outside growth.

Keywords: public spending; economic growth rate; development programmes; financial policy.

Jel Classification Codes : C51 ؛ C52؛ C320؛ E31

تمهيد :

اختلفت المدارس الاقتصادية عبر العصور في الدور الذي يمكن أن تتدخل الدولة من خلاله في النشاط الاقتصادي فمنهم من نادى إلى ضرورة هذا التدخل و منهم من دعت إلى الحرية الاقتصادية و من هذه المدارس المدرسة الكنزية ، إذ يمكن للدولة من خلال أدوات السياسة المالية و على رأسها الإنفاق العام أن تحدد معالم السياسة الاقتصادية الخاصة بها ؛ و يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول النامية في تحديد أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و هذا بتوفير الموارد المالية و توجيهها نحو المجالات التي من شأنها أن توفر الإمكانيات المادية و البشرية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة. و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت من خلال سياستها الانفاقية إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة حيث بدأت منذ سنة 2000 بوضع برامج خماسية خصص لها غلاف مالي غير مسبوق بدء بالبرنامج الخماسي لدعم النمو 2001-2005 و الذي خصص أساسا لدعم البنية التحتية و وضع الأسس للشروع في العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، و بعدها برنامج 2005-2009 للإنعاش الاقتصادي و الذي وجد أمامه أرضية صلبة مهد لها البرنامج الذي سبقه، فكان دوره عبارة عن مواصلة الأهداف المسطرة من قبل مع التركيز على تحديد الأولويات خاصة في مجال التشغيل و السكن و التزود بالماء الشروب و التطهير و التوصيل بشبكات الكهرباء و الغاز و فك العزلة إلى غير ذلك ، و بعدها تم إدراج البرنامج الخماسي 2010-2014 و الذي خصص له ما يقارب 21214 مليار دج، كما تبنت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 و الذي واجه مشاكل كبيرة في التمويل بسبب تراجع أسعار البترول و قد تم إدراج هذه البرامج بهدف تحقيق النمو و التوازن الاقتصادي ، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية و بالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أكثر

المقاييس شيوعا و استخداما لقياس الأداء الاقتصادي ، و بالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة أو نقص الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي .

الإشكالية:

ما هي انعكاسات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020 ؟

و انطلاقا من السؤال الرئيسي السابق نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما المقصود بالإنفاق العام و ما هي تقسيماته في الجزائر؟

2/ ما هو الإطار الذي حددته الجزائر في إنفاقها العام ؟

3/ ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث في :

- إعطاء نظرة على الإنفاق العام في الجزائر و التعرف على مختلف تقسيماته ؛

- التعرف على مختلف برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020 ؛

- إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020.

I- الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020

يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول من أجل التأثير إيجابا على النشاط الاقتصادي و هذا نظرا لقدرتها على تغيير و تحويل المسارات التنموية إلى ما يخدم الأهداف العامة للدولة.

1.I- مفهوم الإنفاق العام :

هناك عدت تعاريف قدمها الاقتصاديون للإنفاق العام و هذا حسب المدارس و الاتجاهات الاقتصادية لكل واحد.

تعريف 1: يعرف بأنه عبارة عن مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية (علي خليل و اللوزي، 2000، الصفحة 89)

تعريف 2: هو مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة ل إشباع حاجة عامة (طارق مُجَد، 2003، الصفحة 122)

تعريف 3: الإنفاق العام هو تلك المبالغ المالية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو من يمثلها قصد تحقيق المنفعة العامة بطريقة رشيدة" (قويدري، 2016، الصفحة 44)

و يتضح لنا مما سبق أنه مهما اختلفت التعاريف و تعددت حول مفهوم الإنفاق العام إلا أنه يلاحظ أن كل تلك المفاهيم التي ذكرناها يمكن أن تتلخص في الأفكار التالية :

- النفقات العامة هي كل ما تنفقه الدولة من خزينتها بهدف إشباع الحاجيات العامة ؛
- النفقات العامة تعبر عن حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؛(عواد، 2013، الصفحة 66)
- النفقات العامة مبالغ نقدية لا يتم إنفاقها إلا بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية (عايب..، 2010، الصفحة 101)،
- الإنفاق العام يجب أن يتم بطريقة رشيدة.

I.2- تطور الإنفاق العام في الجزائر:

خصصت الجزائر مبالغ مالية معتبرة لتغطية نفقاتها العامة و هذا اعتمادا على ما يحققه قطاع المحروقات من عائدات باعتبار أنه يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات .

الجدول 1: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020

السنوات	الإنفاق العام	مقدار الزيادة	السنوات	الإنفاق العام	مقدار الزيادة
2000	1178.1	-	2011	5853.6	1340.2
2001	1321	142.9	2012	7058.1	1204.5
2002	1550.6	229.6	2013	6024.2	-1037.2
2003	1690.2	139.6	2014	6995.7	971.5
2004	1891.8	201.6	2015	7656.3	660.6
2005	2025	133.2	2016	7297.4	-358.9
2006	2453	428	2017	7282.7	92.5
2007	3108.5	655.5	2018	7726.3	443.6
2008	4191.1	1082.6	2019	8557.2	830.9
2009	4246.3	55.2	2020	7373.7	-1183.5
2010	4512.8	266.5			

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2020

عرف الإنفاق العام تطورا هاما خلال الفترة 2000-2020 حيث أخذت منحى تصاعديا تزايد من 1178.1 سنة 2000 إلى 7373.7 مليار دينار أي أن الحجم المطلق للإنفاق العام قد تضاعف أكثر من ستة مرات ، كما نلاحظ أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 2008 و تبعاتها على حجم الإيرادات العامة أبقىت الدولة على الموقف المالي التوسعي و هذا يفسر باستخدام السلطات في الجزائر سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم النمو الاقتصادي و التغلب على اثر الأزمة الاقتصادية بالاستعانة بصندوق ضبط الإيرادات و الذي يمثل الوفرة الادخارية المتراكمة بسبب ارتفاع أسعار النفط و انخفاض الضغط المالي الخارجي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية منذ سنة 2004 و هذا ما سمح بالحفاظ على وتيرة مرتفعة نسبيا للإنفاق العام طوال مدة الدراسة

II -برامج الإنفاق العام خلال فترة 2000-2020

عرفت الجزائر في بداية الألفية الثالثة العديد من البرامج التنموية و التي سطرت في شكل خماسية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية و هذا بدء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) و صولا لبرنامج الخماسي (2015-2019).

II-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في بداية أفريل 2001 من طرف الحكومة بغية الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001-2004 (عايب، 2010، الصفحة 36).

أ.مضمونه : يستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5 % و 6 % ، و يتبنى هذا البرنامج النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال و الجدول التالي يبين مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

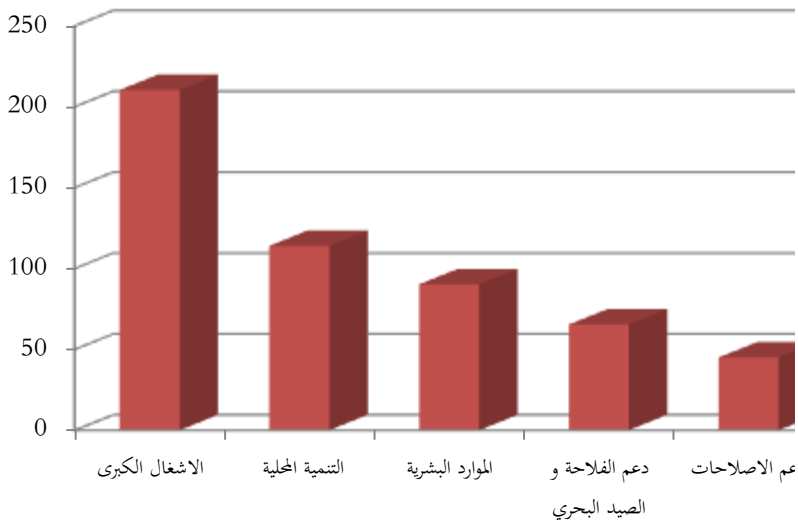
الجدول 2: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المحاور	المبالغ بالملايير دج	النسبة
الأشغال الكبرى	210.4	40.07%
التنمية المحلية	114	21.71%
الموارد البشرية	90.2	17.18%
دعم الفلاحة و الصيد البحري	65.4	12.45%
دعم الإصلاحات	45	8.57%
المجموع	525	100%

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية التكميلي لسنة 2001

وقصد توضيح أهم المحاور التي رصدت لها أغلفة مالية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حولنا معطيات هذا الجدول إلى الأعمدة بيانية التالية :

الشكل 2 : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2)

و يتضح من الشكل أعلاه أن الدولة أعطت أهمية خاصة للأشغال الكبرى و هذا من أجل تحسين البنية التحتية المهترئة من جراء الأوضاع التي شهدتها الجزائر طوال العشرية السوداء، إذ خصصت لها قيمة 210 مليار دج أي بنسبة 40.1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ، ثم يليها محور التنمية المحلية ب 114 مليار دج ، فمحور دعم الفلاحة و الصيد البحري ب 65.5 مليار دج أي بنسبة 21.7 % .

II-2 : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

برمجت الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 كتكملة للبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و هذا في إطار تحسين البنية التحتية و بعث مشاريع تنموية جديدة لتحسين مستوى المعيشة للمواطن

أ.مضمونه:

تم تمويل هذا البرنامج بمبلغ يقدر ب 4202.7 مليار دج و قد تم توزيعه على خمس محاور أساسية كان لتحسين مستوى المعيشة و تطوير المنشآت الأساسية النصيب الأكبر منه

الجدول 3:مضمون البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

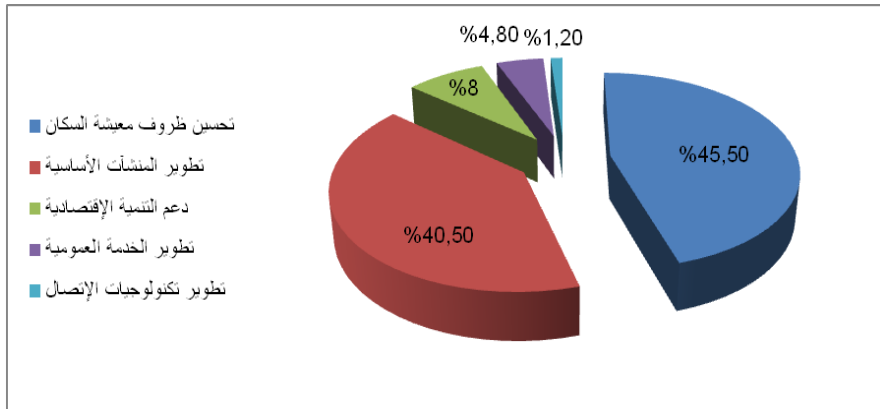
المبالغ بالمليار دج	النسبة (%)	المخاور
1908.5	45.5%	تحسين ظروف معيشة السكان
1703.1	40.5%	تطوير المنشآت الأساسية
337.2	8%	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	4.8%	تطوير الخدمة العمومية
50.5	1.2%	تطوير تكنولوجيايات الاتصال
4202.7	100%	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول (<http://www.premier-ministre.gov.dz/>)

وقصد توضيح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حولنا معطيات

الجدول رقم (3) إلى دائرة نسبية على النحو التالي:

الشكل 3:مضمون البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3)

يلاحظ من الشكل السابق أن تحسين الظروف المعيشية للسكان و لتطوير المنشآت الأساسية مثلثا ما يفوق 80 % من المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج و ذلك من خلال تخصيص مبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج لتحسين مستوى المعيشة مبلغ مالي قدره 1703.1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية، في حين خصص مبلغ 337.2 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية ، كما تم تخصيص 203.9 مليار دج لتطوير الخدمة العمومية و 50.5 مليار دج لتطوير تكنولوجيايات الاتصال .

II-3 برنامج الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في تلك الفترة ، و استمرت حركية هذا البرنامج خلال فترة 2004-2009 و الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة ، ليندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الخماسي 2010-2014 و ذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي بدأت فيه منذ سنة 2001 ، إذ خصص له غلاف مالي ضخم قدر ب 286 مليار دولار أي 21214 مليار دينار (مناد و مزريق، 2020، الصفحة 211)، 130 مليار دولار خصص لاستكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009 ، و حوالي 155 مليار دولار خاصة بالبرنامج الجديد للفترة 2010-2014 .

و قد ركزت الحكومة في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما : (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010 ، الصفحة 2)

1- استكمال المشاريع الجاري انجازها ب 9700 مليار دينار جزائري ؛

2- إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري .

أ. المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي 2010-2014 :

إن الغلاف المالي الذي رصدته الدولة لهذا البرنامج و مقدر ب 21214 مليار دينار تم

تقسيمه على ستة محاور

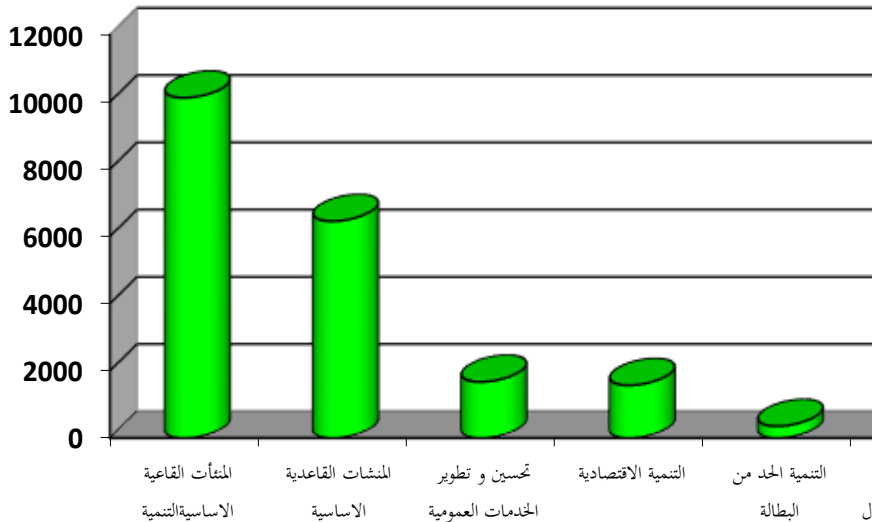
الجدول 4: محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

المحور	المبلغ	نسبة
التنمية البشرية	10122	49.5%
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5%
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1666	8.16%
التنمية الاقتصادية	1566	7.7%
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	350	1.8%
البحث العلمي و تكنولوجيا الاتصال	250	1.2%
مجموع	21214	100%

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

و من أجل توضيح المحاور الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 حولنا معطيات الجدول السابق إلى الأعمدة البيانية على النحو التالي :

الشكل 4: محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على جدول قم (4)

من خلال الشكل نجد أن برنامج توطيد النمو يولي أهمية متزايدة لدعم التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار التنمية إذ خصص لها 47.72 % من الغلاف المالي الإجمالي أي ما يقارب 9386 مليار دينار جزائري ، كما تم تخصيص 7728 مليار دج أي 30.4 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج لدعم المنشآت القاعدية الأساسية و التي تتمثل في البنية التحتية ، كما خصص مبلغ 1500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية و 350 مليار دج لمكافحة البطالة و استحداث مناصب شغل للشباب، و 2000 مليار دج و 250 مليار دج لكل من التنمية الصناعية و البحث العلمي و تكنولوجيات الاتصال.

II-4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي عمليات الاستثمار العمومي المسجلة خلال الفترة 2015-2019 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 (الجريدة الرسمية، 2015)، وقد رصد له غلاف مالي قدره 21000 مليار دج كان فيه للبنى التحتية الحصة الأكبر إذ خصص لها مبلغ 4300 مليار دج .

ب. مضمونه:

لقد أدى التراجع الكبير في أسعار البترول في نهاية سنة 2014 إلى إعادة النظر في السياسة التوسعية التي تبنتها الجزائر فيما يخص إنفاقها العام حيث اتبعت سياسة تقشفية كان من من بين أول ملامحها قفل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 بتاريخ 2016/12/31

الجدول 5: محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016

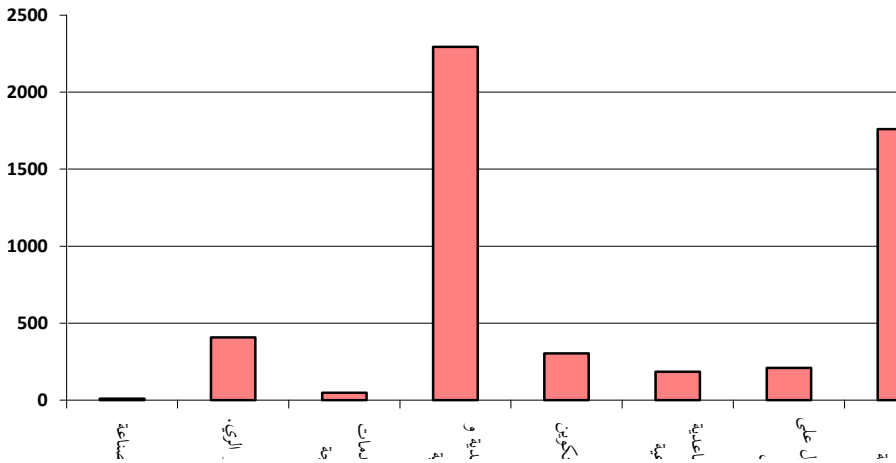
المحاور	المبلغ - مليار دج-	النسبة
الصناعة	9.9	0.2%
الفلاحة و الري	407.6	6.8%
دعم الخدمات المنتجة	47.5	0.7%
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	2295.5	38.4%
التربية و التكوين	302.4	5.1%
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	184	3.1%
دعم الحصول على السكن	208.7	4.3%
مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى	1760	29.5%
عمليات براس المال	703.6	11.8%
المجموع	5973.8	100%

المصدر : هدى بن محمد، عرض و تحليل التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،

العدد 05، 2020، ص52

وبهدف إبراز أهم المحاور التي رصدت لها أغلفة مالية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حولنا معطيات هذا الجدول إلى الأعمدة بيانية التالية:

الشكل 5: محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 5

و بعد غلق حساب برنامج توطيد النمو فتح حساب آخر بعنوان " برامج الاستثمارات العمومية ، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها و الحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية ، و التي تكتسي طابع الأولوية القصوى ، و هذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج ، و خاصة المتعلقة بالنمو و التشغيل .

III- انعكاسات برامج الإنفاق العام للفترة 2000-2020 على النمو الاقتصادي

لم يعد الاهتمام بالإنفاق العام يقتصر على الناحية الكمية فقط بل تعداه إلى دراسة تأثيراته الاقتصادية باعتباره وسيلة تستخدمها الدولة في إطار السياسة المالية لبلوغ أهدافها

III-1 العلاقة الايجابية و السلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي: و يمكن إظهارها فيما يلي: (زكاري، 2015، الصفحة 10)

أ. حالات العلاقة الايجابية :

أكد Ram من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي كما استنتج Aschaur سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني إضافة إلى دراسة Alesciou التي أخرجت سنة 2009 على 7 دول من اوروبا الشرقية خلال الفترة 1995-2005 و بينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، غير أن الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإجمالي للإنفاق العام على الدخل حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام إذ وضح chehy سنة 1993 إن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم يتعدى نسبة 15% من الناتج الوطني ، و إذا تجاوزت النسبة أثر الإنفاق العام سيصبح سلبيا مثلما

ب. العلاقة العكسية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

قام Kmol سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي خلال فترة 1970-1995 توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له اثر عكسي على النمو الاقتصادي متوافقا في ذلك مع دراستي hemrikson سنة 1999 و folster , سنة 2001 حيث قام كل منهما بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة 1970-1995 كما أشاروا إلى أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجريت على 50 دولة من الدول النامية خلال فترة 1960-1985 و ترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى : أثر الأزمات المالية و الاقتصادية ، مشكل التمويل ، عدم كفاءة القطاع العام في توفير الدخل وتوسيع الاستثمارات مقارنة بالقطاع الخاص ، غياب الإبداع و الابتكار .

2.4 تطور معدل النمو الاقتصادي و تأثير الإنفاق العام عليه خلال فترة 2000-2020 :

لقد شهدت الجزائر خلال فترة 2000-2020 تطورا متباينا في معدل النمو الاقتصادي و الذي يمكن إبرازه أكثر من خلال رصد و تحليل معدلات النمو في قطاع المحروقات و معدل النمو خارج قطاع المحروقات و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي

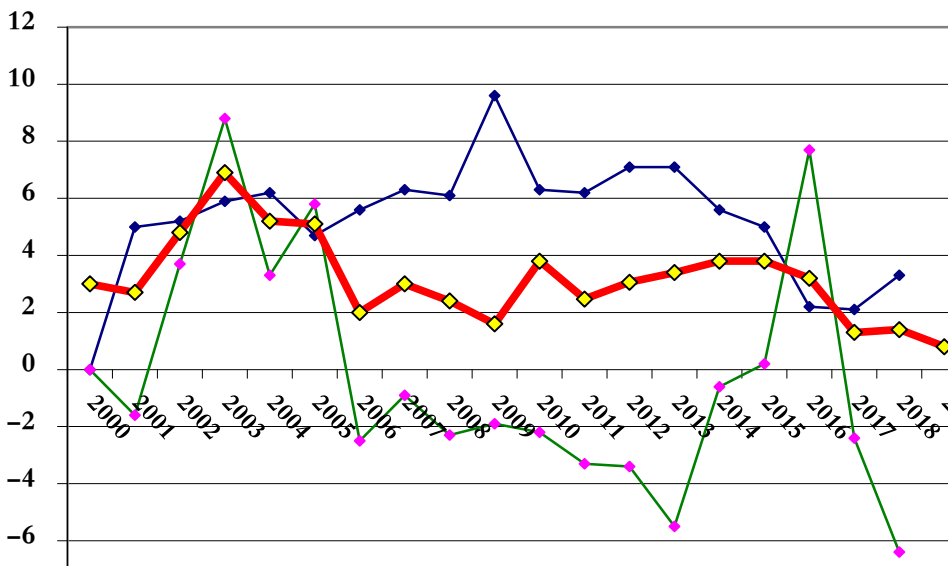
الجدول 6 : تطور معدل نمو خارج المحروقات و معدل نمو في قطاع المحروقات و معدل النمو الناتج المحلي خلال فترة 2000-2020

البيان	معدل النمو خارج المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي %
2000			3
2001	5	-1.6	2.7
2002	5.2	3.7	4.8
2003	5.9	8.8	6.9
2004	6.2	3.3	5.2
2005	4.7	5.8	5.1
2006	5.6	-2.5	2
2007	6.3	-0.9	3
2008	6.1	-2.3	2.4
2009	9.6	-8	1.6
2010	6.3	-2.2	3.6
2011	6.1	-3.3	2.47
2012	7.1	-3.4	3.06
2013	7.1	-5.5	3.4
2014	5.6	-0.6	3.8
2015	5	0.2	3.8
2016	2.2	7.7	3.2
2017	2.1	-2.4	1.3
2018	3.3	-6.4	1.2
2019	3	-6.8	0.8
2020	2	-7	-0.6

المصدر : من أعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2020

و قصد توضيح تطور كل من معدل النمو في قطاع المحروقات و معدل النمو خارج المحروقات ثم معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى منحنيات بيانية على النحو التالي :

الشكل 7 : تطور معدل نمو خارج المحروقات و معدل نمو في قطاع المحروقات و معدل النمو الناتج المحلي خلال فترة 2000-2020



المصدر : من أعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (6)

أ. من 2000 إلى 2004 (فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي):

لقد عرفت فترة 2000-2004 معدلات متباينة

في النمو الاقتصادي حيث سجل أقصى معدل له سنة 2003 ب 6.5 % و هذا راجع إلى تحسن الملحوظ الذي عرفه معدل النمو في قطاع المحروقات أين بلغ معدل 8.8 %، و الذي يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في تلك السنة ، ليعود معدل النمو إلى التراجع و يبلغ معدل 5.2 % و هذا نظرا إلى تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات و الذي يمثل المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق العام الذي رصد لتمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي رغم الارتفاع الطفيف الذي عرفه معدل النمو خارج قطاع المحروقات و هذا نظرا للنسبة الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

ب. من 2005 إلى 2009 (فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو):

شهدت هذه الفترة تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة 2000-2004 حيث حقق أدنى معدل له سنة 2009 بـ 1.9 % و هذا نتيجة التراجع الكبير الذي سجل في معدلات نمو قطاع المحروقات أين سجلت معدلات نمو سلبية في أغلب سنوات هذه الفترة بلغت في أدنى معدل لها 8- % سنة 2009 مما أدى إلى التراجع في الإيرادات العامة للبلاد و الذي أدى إلى خفض الإنفاق العام باعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تمثل الركيزة الأساسية لتمويل مختلف النفقات العامة المخصصة لتمويل المشاريع الاقتصادية ما ترك أثراً عكسياً على معدل النمو الاقتصادي ، و هذا بالرغم من التحسن الذي عرفته معدلات النمو خارج قطاع المحروقات أين حققت أقصى معدل لها بـ 9.6 %.

ج. من 2010 إلى 2014 (فترة برنامج الخماسي للنمو):

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً في بداية سنة 2010 أين انتقلت من 1.6 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى هذا معدل على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 أين بلغ 3.8 % و هنا تجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو قطاع المحروقات سجلت قيمة سالبة طوال الفترة و هذا نظراً لتراجع أسعار النفط مما أثر بوضوح على معدل النمو الاقتصادي ، في حين بقي معدل النمو خارج قطاع المحروقات يسجل معدلات تتراوح بين 5 % و 7 % .

د. من 2015 إلى 2020 (فترة برنامج توطيد النمو):

عرفت هذه الفترة تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي حيث انتقل من معدل 3.8 % سنة 2015 إلى 0.6 % سنة 2020 و هذا تزامناً مع التراجع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة و التي تتضح من خلال القيم المتدنية و السالبة التي سجلتها معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي يمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة إذ شهدت أسعار البترول انخفاض كبير اضطر الدولة إلى تبني سياسة التقشف في إنفاقها العام لدرجة أنها أقفلت حساب برنامج توطيد النمو في نهاية سنة 2016 ، و خلال فترة 2017-2020 بقيت معدلات النمو تتراجع تزامناً مع تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات و منه تراجع الإنفاق العام

ليبلغ معدل النمو أدنى قيمة له ب 0.6- % سنة 2020 و هي السنة التي سجل الإنفاق العام فيها أدنى قيمة له خلال هذه الفترة ؛

و هنا يتبين الترابط الكبير بين الإنفاق العام و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا راجع الى اعتبار ان الدولة هي المحرك الأساسي في الاقتصاد في ظل ضعف القطاع الخاص فالتراجع في أسعار المحروقات يؤثر على عائدات البلاد الامر الذي يؤثر على قدرة الإنفاق العام و تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية التي تنعكس على معدل النمو الاقتصادي.

خلاصة :

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا بديها لا جدال فيه ، غير أن النقاش يتمحور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشغلها ، و مدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ، و في مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشرا يعكس الحجم الحقيقي للوضع الاقتصادية لأي بلد ، من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل التي تؤثر فيه و من بينها الإنفاق العام ، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتبين حجم الإهتمام الذي توليه الجزائر من أجل خلق أرضية مناسبة تكون أساسا لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال إتباعها سياسة توسعية في الإنفاق العام ، فالانتعاش الكبير الذي عرفته إراداتها المالية الناجم عن إرتفاع أسعار البترول في مطلع الألفية الثالثة استغلته الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ، إذ بدأت في تخصيص برامج خماسية بدء ببرنامج التنمية الاقتصادية ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو فالبرنامج الخماسي للتنمية وصولا إلى البرنامج الخماسي لتوطيد النمو .

و قد تم التوصل في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تدخلها في الجانب الاجتماعي ، أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية؛
- ✓ إن إتباع سياسة مالية توسعية و تبني البرامج التنموية الخماسية من طرف الحكومة الجزائرية ساهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية ، إلا انه بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار

المحروقات في نهاية 2014 أدى إلى تراجع الإنفاق العام حيث قامت الحكومة بتجميد مختلف المشاريع باستثناء المشاريع ذات الأهمية الكبيرة مثل التعليم، الري، الصحة و السكن ؛
✓ سيطرة قطاع المحروقات وضعف النمو خارج المحروقات باعتباره منشطا إلى حد كبير للاستثمارات العمومية خاصة في المجال الصناعي و الذي يعتبر منتجة للقيمة المضافة ؛
✓ إن معدل النمو في قطاع المحروقات يؤثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي و ذلك بالنظر إلى أن قطاع المحروقات يمثل القطاع الأكثر نشاطا و الأكثر جلبا للعملة الصعبة للجزائر إذ تمثل إيرادات المحروقات ما يقارب 98% من مصادر تمويل الميزانية العامة للبلاد؛
✓ خصص هذا البرنامج الحصة الأكبر من غلافه المالي لدعم و تطوير التنمية البشرية من حيث تحسين كل الظروف المعيشية لأفراد المجتمع في كل المجالات (الصحة ، التعليم ، التكوين ، السكن ،... الخ) ؛

✓ اهتمت الجزائر بإنشاء و تحديث البنية التحتية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما جاءت به مختلف البرامج الخماسية التي تبنتها الدولة و التي كان هدفها الأساسي رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال انجاز مشاريع جديدة لدعم البنية التحتية في الجزائر ؛
✓ غياب الرشادة في الإنفاق العام و هذا ما يبرز من خلال السياسة التوسعية في الإنفاق العام و التي لم تحقق معدلات نمو مقبولة حيث أنها و بالرغم من تخصيص ما يفوق 700 مليار دولار خلال 20 سنة إلا أنها لم تحقق معدل نمو يتجاوز 5%.

التوصيات :

✓ خلق مصادر أخرى لإيرادات الدولة بعيدا عن الريع البترولي؛
✓ تشجيع القطاع الزراعي و الصناعي لتحسين الأداء الاقتصادي و توفير مناصب الشغل
✓ تشجيع السياحة لما لها من فائدة في جلب العملة الصعبة؛
✓ الاتجاه نحو تنويع الاقتصاد و تقليل التبعية المفرطة لقطاع المحروقات ، و ذلك من خلال خلق مناخ استثماري مشجع للاستثمار المحلي من جهة و جاذب للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى؛

✓ ترشيد الإفناق العام من خلال تتبع مسار الأغلفة المالية المخصص لمختلف القطاعات و تفعيل دور المحاسبة و الرقابة المالية .
الهوامش و المراجع :

- 1-علي خليل سليمان احمد اللوزي،(2020)، المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان .
 - 2- طارق مُجدّ الحاج ، (2003)،المالية العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع .
 - 3-كمال قويدري ، (2006)،السياسة المالية و أثرها على الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر
 - 4-فتحي أحمد ذياب عواد،(2013)،اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الاردن .
 - 5-وليد عبد الحميد عايب ، (2010)،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي ، مكتبة حسن العصرية للنشر ، الطبعة الاولى ، لبنان .
 - 6-مراس مُجدّ ،(2015)، دراسة أثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف VAR ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد الثاني.
 - 7- العالية مناد ، مزريق عاشور،(2020) ، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001-2019 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 .
 - 8-كمال الدين أبا سفيان ،مازري عبد الحفيظ،(2021) ،تحليل انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1991-2019 ، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد 04 ، العدد02.
 - 9- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، (2010)، المتضمن الموافقة على برنامج التنموي الخماسي 2010-2014.
 - 10-مرسوم تنفيذي رقم 15-205 ، (2015) ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-143 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13 شوال 1432 الموافق 29 جويلية 2015.
- <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- 11- زكري مُجدّ ، (2015)، دراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012 - مذكرة ماجستير جامعة بومرداس .